

اجتماع عربي يدين الأعمال الإرهابية في كل بقاع العالم



دان الاجتماع الأول لكبار المسؤولين العرب المعني بتنفيذ قرار القمة العربية بشأن الإرهاب والتنمية الاجتماعية: «أسباب ومعالجات» أمس الثلاثاء العمليات الإرهابية التي شهدتها الدول العربية وكافة بقاع العالم. وأعرب كبار المسؤولين العرب في توصياتهم الختامية عن استنكارهم وإدانتهم للأحداث الإرهابية التي تقع في أي من بقاع العالم وآخرها ما حدث في برشلونة ومارسيليا وفنلندا، مؤكدين تضامنهم مع أسر ضحايا ومصابي هذه العمليات، مشيرين إلى أن الإرهاب لا وطن ولا دين له وأنه سيظل دائما أكثر الجرائم وحشية ضد الإنسانية التي تتطلب تضافر جهود شعوب العالم كافة وحكوماته وهيئاته لمكافحته والقضاء عليه وعلى أسبابه.

وقرروا تشكيل فريق عمل مفتوح العضوية من تروिका القمة العربية «موريتانيا-الأردن-السعودية» بجانب مصر «رئيس اللجنة المكلفة بتنفيذ قرار القمة»، بالإضافة إلى الكويت وفلسطين لبلورة خطة عمل تتضمن المقترحات المقدمة من الدول العربية لتنفيذ محاور الإعلان العربي حول «دعم العمل العربي للقضاء على الإرهاب».

وأشار كبار المسؤولين إلى ضرورة تعاون الفريق مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والأزهر الشريف والكنيسة المصرية ومنظمة العمل العربية والبرلمان العربي والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب ومراكز الأبحاث العربية ذات الصلة لبلورة خطة عمل تتضمن المقترحات المقدمة من الدول العربية لتنفيذ محاور الإعلان العربي حول «دعم

العمل العربي للقضاء على الإرهاب».

وتشمل الخطة برامج وفعاليات وورشاً تدريبية متخصصة ومقترحات بأوراق بحثية في مدى زمني لعامين كحد أقصى بما يدعم الآليات الوطنية للقضاء على الإرهاب.

وتم تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بتعميم أوراق عمل الكويت والبرلمان العربي كمقترحات لتنفيذ كافة محاور الإعلان العربي للقضاء على الإرهاب والاسترشاد بتجارب الدول الأعضاء التي تم عرضها خلال الاجتماع الأول.

ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين لتنفيذ قرار القمة العربية يومي 24 و25 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل بمقر الجامعة العربية لبحث مخرجات فريق العمل المشكل الذي من المقرر أن يجتمع يومي 9 و10 من نفس الشهر. كما تقرر عرض نتائج الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين على الدورة 37 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المقرر عقدها بالكويت 14 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل لاتخاذ القرار اللازم تمهيداً للعرض على القمة العربية المقبلة (في الرياض خلال مارس/آذار المقبل). (وام